

# ترجمات أفروبوليسي



AFROPOLICY

المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات



## ترجمات: شمال أفريقيا 2030 الجزء (1): مستقبل المنطقة



Afropolicy



Afro\_policy



www.afropolicy.com



info@afropolicy.com

أصدر المجلس الأطلسي تقريراً استشارياً عن شمال إفريقيا في 2030 والتحديات التي تواجهه وماهية السياسات التي يجب أن تعالج بها دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي مشكلات منطقة قوس الأزمات والطاقة البديلة التي يجب اعتمادها، وهل تستقبل المنطقة موجات ثورية أخرى مثل الربيع العربي، يناقش التقرير كل القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية وتحديات الهجرات باعتبار شمال إفريقيا معبر للدول الأوروبية وكيف يجب أن تقود الحكومات شعوبها لتجاوز المفاجآت التي تعيق الاستقرار والتنمية من أجل مستقبل أفضل.

يسر المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات أن ينشر التقرير مترجماً إلى العربية على حلقات لتكتمل الفائدة.

### شمال إفريقيا في 2030

يجب أن يتغير كل شيء ليبقى كل شيء على حاله". هذا اقتباس مشهور من الكتاب الإيطالي الشهير، The Leopard لجوزيبي توماسي دي لامبيدوزا، لكنه يمكن أن ينطبق على منطقة شمال إفريقيا على الرغم من ذلك.

بعد أكثر من عشر سنوات بعد "الربيع العربي"، اتخذت الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة أشكالاً عديدة، وأحدثت التغيير، وإن لم يكن دائماً في الاتجاه المرغوب. بينما شرعت تونس في انتقال هش وغير مؤكد نحو الديمقراطية، غرقت ليبيا، عبر الحدود مباشرة، في حرب أهلية تركت البلاد في مرارة ولا تزال غير قادرة على إصلاح جراحها المفتوحة. لكن الانتفاضات العربية أحدثت أيضاً قدرًا مفاجئاً من "المزيد من نفس الشيء". بعد عقد من الزمان، لم تختف المشاكل التي ابتليت بها المنطقة في عام 2010. إذا كان هناك أي شيء، يمكن العثور على البطالة المزمنة والفساد في الإدارة العامة والانقسامات الطائفية والتطرف بمقادير مماثلة في جميع أنحاء المنطقة.

يجد هذا التقرير قوته الأكبر في رفض الإسهاب في الماضي، وبدلاً من ذلك يبحث في مستقبل المنطقة. يسأل: ماذا ستكون شمال إفريقيا عام 2030؟ عندما ينظر مواطنو شمال إفريقيا في عام 2030 إلى العقد الماضي، ماذا سيرون؟ ما الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه المنطقة ككل، ودول بعينها، وما هي التحديات التي سيتعين عليها مواجهتها؟

## ترجمات أفروبوليسي

بمعنى من المعاني، فإن محاولة القول بأن وضع شمال إفريقيا في عام 2030 سيكون شبيهاً جداً بشمال إفريقيا في عام 2021 هو قوي. من الناحية التاريخية، عشر سنوات ليست سوى وقت قصير جداً لكي تصبح المنطقة مختلفة جذرياً عما هي عليه الآن. و 2011 تعتبر الانتفاضات العربية دليلاً آخر على أنه حتى الأحداث المتطرفة يمكن أن تؤدي إلى حركة صغيرة ذات قيمة على جبهات عديدة.

ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه المنطقة اليوم تظهر بشكل متزايد أمام أعيننا. تأتي من داخل أو خارج المنطقة، وهي نتيجة لاتجاهات هيكلية ستحتاج بالضرورة إلى المعالجة، وستشكل المسار المستقبلي للمنطقة بأكملها. خذ على سبيل المثال التحول الأخضر والمناخ. بعد عشر سنوات من الآن، يجب أن يكون استهلاك الوقود الأحفوري العالمي أقل بكثير مما هو عليه اليوم. يتطلع الاتحاد الأوروبي، أكبر مستورد لموارد النفط والغاز في شمال إفريقيا، إلى خفض الانبعاثات بنسبة 55% بحلول عام 2030 مقارنة بعام 1990، مما يسرع من الابتعاد عن الوقود الأحفوري مقارنة بالعقدين الماضيين. بالنسبة للبلدان الفقيرة بالطاقة مثل المغرب وتونس، قد لا تكون هذه مشكلة، لكن بالنسبة للدول "الريعية" مثل ليبيا والجزائر، فإنها تدعو إلى التخطيط والإعداد الدقيقين. بمعنى ما، قد يؤدي تحول الطاقة العالمي إلى عدم الاستقرار الإقليمي.

يعتبر هذا التقرير أيضاً بمثابة تذكير صارخ بأن شكل شمال إفريقيا في عام 2030 سيكون له آثار عميقة على البلدان الأوروبية والولايات المتحدة أيضاً. في السنوات القليلة الماضية، انتشر عدم الاستقرار في منطقة الساحل بشكل متكرر، ووصل حتى إلى المناطق الأساسية في بلدان شمال إفريقيا، حيث تركز قوات الأمن على المشاكل والانقسامات الداخلية بدلاً من مواجهة الجهات العنيفة. وهذا بدوره يشكل مشكلة أمنية خطيرة للأوروبيين. إذا استمر "قوس عدم الاستقرار" في الاقتراب من شواطئ البحر الأبيض المتوسط، فسيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تكريس مزيد من الاهتمام لشمال إفريقيا أكثر من اهتمامه بمسائل السياسة الخارجية الملحة الأخرى، بما في ذلك المواجهة المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين. بالتأكيد، فإن البيت الأبيض يفضل خلاف ذلك.

والتداعيات على أوروبا والولايات المتحدة ليست سياسية فحسب، بل اجتماعية واقتصادية أيضاً. إذا استمر مواطنو شمال إفريقيا في الاعتقاد بأن أفضل خيار لهم هو التحرك شمالاً، فإن ضغوط الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي ستزداد، كما فعلوا بالفعل في فترة ما بعد كوفيد ارتفع عدد المعابر غير النظامية من شمال إفريقيا إلى أوروبا من 40 ألفاً في العام قبل الماضي في مارس 2020 إلى 110.000 في الاثني عشر شهراً الماضية. هذا هو سبب أهمية هذا التقرير. فهو يسمح للقراء بالتأمل في مستقبل المنطقة، ويتطلب من كل أصحاب المصلحة أن يفكروا في ما يريدون أن يكون عليه مستقبل شمال إفريقيا. لأنه ربما، وربما فقط، لكي تتغير الأشياء في شمال إفريقيا، ليس من الضروري دائماً "أن يظل كل شيء على حاله".

### التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية في شمال إفريقيا

كان يُنظر إلى ما يسمى بالربيع العربي الذي بدأ في شمال إفريقيا والشرق الأوسط قبل عقد من الزمان على أنه معلم اجتماعي سياسي واقتصادي رئيسي لسكان المنطقة. كان الأمل في أن الأنظمة الحالية ستبتعد أخيراً عن الاستبداد وتسمح بمزيد من المشاركة السياسية والحكم الرشيد والأمن البشري. وبدلاً من ذلك، واجهت شمال إفريقيا اضطرابات اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية متزايدة، مما أثر بدوره على منطقة الساحل المتاخمة والعكس صحيح. كما أدت الانتفاضات العربية إلى تعميق حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت منطقة الساحل والمغرب العربي بأكملها، مما أدى إلى تحديات هائلة لهذه المنطقة. يعتبر الإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية والاضطرابات الداخلية من بين العديد من القضايا الأمنية التي واجهتها هذه الدول. بحلول عام 2015، امتد عدم الاستقرار في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، التي تشمل بلاد الشام، إلى أوروبا، التي شهدت موجات من عشرات الآلاف من اللاجئين وأعمال إرهابية. ومما يزيد عدم الاستقرار الإقليمي هو استئناف الحركة القومية الصحراوية في نوفمبر / تشرين الثاني 2020 للأعمال العدائية في نزاعها المستمر منذ عقود حول الصحراء الغربية مع المملكة المغربية.

على الصعيد المحلي، لم تُلبى حكومات شمال إفريقيا مطالب مواطنيها منذ عام 2011. ولا تزال الأسباب وراء هذه الانتفاضات متشابهة، وتؤدي إلى مظاهرات متكررة وأحياناً ضخمة ومطالبات بالتغيير السياسي، كما شهدنا في السودان والجزائر في -2018 19. كانت حركات الاحتجاجات في شمال إفريقيا دورية، على الرغم من أن حركات عام 2010 كان لها التأثير الأكبر، لا سيما في ليبيا مما أدى إلى حروب أهلية وتونس مع انتقالها الديمقراطي غير المؤكد. لا شك أن الحكم السيئ سيثير الاحتجاجات في العقد المقبل. أخيراً، أثر جائحة COVID-19، الذي لم يستثنى أي بلد، على اقتصادات شمال إفريقيا، مما قد يطلق العنان لقوى جديدة من الخلاف. في حين أنه من السابق لأوانه تقييم آثاره على المدى الطويل، فإن هذا الوباء قد يوفر فرصاً جديدة لهذه الدول لتقييم أوجه القصور في إدارتها وإدخال الإصلاحات، لا سيما فيما يتعلق بالأمن البشري، والتي "تشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرص والخيارات لتحقيق إمكاناته أو إمكاناتها". لا تزال العلاقة بين الأمن والتنمية، والتي تشمل مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالأمن البشري مثل الاقتصاد والغذاء والصحة والبيئة والأمن السياسي، من المراجع الرئيسية لتقييم السلام والتنمية.

قبل الانتفاضات الإقليمية عام 2010، كانت طبيعة الأنظمة السياسية مسؤولة عن إحباط المواطنين. ميزت الاستبدادية نوع النظام على الرغم من التغييرات التجميلية التي أدخلتها الأنظمة من حين لآخر. منذ ذلك الحين، عزز جائحة كوفيد 19- السيطرة الاجتماعية.

شهدت الجزائر حركة احتجاجية فريدة من نوعها في عام 2019، حيث سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى ولاية خامسة مدتها خمس سنوات، على الرغم من اعتلال صحته، وأجبر على إقالته بعد حكم سلطاني لمدة عشرين عامًا. بدأت الاحتجاجات في 22 فبراير واستمرت كل يوم جمعة بعد ذلك، حيث جمع الحراك حرقيا، حركة احتجاجية ملايين الجزائريين. على الرغم من عزل بوتفليقة في 2 أبريل 2019، استمرت الاحتجاجات. دعا الجزائريون إلى تفكيك النظام السياسي بأكمله واستبداله بشكل جديد من الحكم بإجراءات لمكافحة الفساد، ومحاسبة المسؤولين، والمشاركة السياسية، وانتخابات نزيهة. واصل الجزائريون هذه المطالب حتى علقت الحركة احتجاجاتها بسبب جائحة كوفيد — 19 والعواقب المميتة للتجمعات دون تباعد اجتماعي. استؤنفت الحركة في نهاية المطاف لبضعة أسابيع في فبراير 2021، حتى أنهتها السلطات في مايو.

منذ استقالة بوتفليقة، نفذت الدولة خارطة طريق تضمنت خطوات مثل إجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2019، والتي أوصلت عبد المجيد تبون إلى السلطة. استفتاء على دستور جديد في 1 نوفمبر 2020؛ والانتخابات التشريعية في 12 يونيو 2021. على الرغم من أن المشاركة المنخفضة للغاية في الانتخابات تثير تساؤلات حول التمثيل والآفاق الديمقراطية - قاطعت الحركة الاحتجاجية كلاً من الانتخابات والاستفتاء - إلا أن البيانات الأمريكية والتقارير الإخبارية والمقابلات مع المؤلفين في الجزائر لا تشير إلى تزوير أو مخالفات كبيرة. في غضون ذلك، أسفرت حملة مكافحة الفساد المستمرة بالفعل عن إنجاز كبير: سجن العشرات من رؤساء الوزراء والوزراء وضباط الجيش السابقين. لقد عارض الحراك عديم القيادة خريطة الطريق. لكنها فشلت في الدخول في أي حوار مع السلطات أو اقتراح بدائل. وبدلاً من ذلك، اتهمت أي شخص يدعو للحوار بأنه خائن.

كان للمغرب حراك خاص به خلال 2016-2017 في منطقة الريف في الجزء الشمالي من البلاد، وخاصة في مدينة الحسيمة. طالب المتظاهرون المغاربة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، لكنهم قوبلوا بقمع شديد من قبل السلطات وحكم على قادة الاحتجاج بالسجن لفترات طويلة. من الناحية السياسية، فإن الائتلاف الحاكم الذي انبثق عن الانتخابات التشريعية لعام 2016، بقيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي PJD، منقسم. على الرغم من أن الأخير يتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان

## ترجمات أفروبوليسي

المغربي، إلا أن الملك ووزرائه هم أصحاب القرار الفعلي. على الرغم من الإصلاحات الدستورية التي أعقبت احتجاجات عام 2011، لا يزال النظام السياسي المغربي نظامًا ملكيًا استبداديًا، مع احتفاظ الملك محمد السادس بمعظم السلطات. كما هو الحال في الدول الأخرى في المنطقة، أدى الوباء إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وسط ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل - شكلت السياحة 6.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وانخفضت عائدات السياحة بنسبة 53.8 % في عام 2020 - مما تسبب في استياء قد ينتج عن ذلك. في احتجاجات متجددة.

في تونس، أدى الخلاف السياسي بين النخب السياسية وخيبة الأمل الشعبية إلى توقف التحول الديمقراطي في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن الانتقال الواعد إلى الديمقراطية الراسخة قد عرض التحول السياسي الديمقراطي للخطر. على الرغم من التفاؤل الأولي في الأيام الأولى من عام 2011، تظهر تونس الآن علامات على شكل جديد من الاستبداد، حيث أصبح الفساد ووحشية الشرطة أمرًا شائعًا. أصبحت النزاعات الشديدة بين الشخصيات السياسية الرئيسية الثلاث، الرئيس قيس سعيد، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، ورئيس الوزراء هشام المشيشي، معقدة بسبب مجلس مجزأ للغاية لنواب الشعب. أدى هذا الخلاف بين النخب إلى شل التقدم السياسي تقريبًا، مما أدى إلى تزايد الإحباطات بين التونسيين. وهكذا، في 27 يونيو / حزيران 2021، تم الإعلان عن مبادرة لـ "جبهة الاستفتاء" من قبل بعض الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والشخصيات العامة الوطنية لحث الحكومة على تنظيم استفتاء وطني حول التغييرات في النظامين السياسي والانتخابي في البلاد. بعد أقل من شهر، علق الرئيس سعيد البرلمان في 25 يوليو / تموز 2021، واستولى على جميع السلطات وأقال الحكومة من خلال تفعيل المادة 80 من الدستور التونسي. وتنص المادة 80 على أنه "في حالة وجود خطر وشيك يهدد سلامة الوطن أو أمنه أو استقلاله ويعيق سير عمل المؤسسات، يجوز لرئيس الجمهورية اتخاذ الإجراءات التي تقتضيها حالة الاستثناء." بينما كان من المقرر أن تستمر حالة الاستثناء لمدة ثلاثين يومًا، في 24 أغسطس 2021، قام سعيد بتمديدتها إلى أجل غير مسمى. في ضوء الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية، سيكون من الخطر توقع انتقال تونس نحو نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر في أي وقت قريب. ومع ذلك، لدى التونسيين القدرة على صياغة إجماع وطني يمكّنه من المضي قدمًا.

لقد تركت الانتفاضة في ليبيا وما تلاها من تدخل الناتو، إلى جانب الخلافات بين النخب، البلاد في حالة من الفوضى. أدت التدخلات الخارجية إلى تفاقم الانقسامات الليبية. بعد ثلاث حروب أهلية 2011، 2014، 2020، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، تضمن مطالبة جميع المقاتلين والمرترقة الأجانب بمغادرة ليبيا في غضون ثلاثة أشهر. على الرغم من أن الهدنة غير مستقرة، إلا أن هناك احتمالية

## ترجمات أفروبوليسي

جيدة بأنها ستؤدي إلى إعادة إعمار البلاد. نتج عن اتفاق وقف إطلاق النار اتفاق على حكومة انتقالية جديدة للوحدة الوطنية GNU وانتخابات، من المقرر إجراؤها في وقت لاحق، وهو مشروع مفرد في التفاؤل أو غير واقعي. على الرغم من ضغوط الأمم المتحدة، لا تزال القوات الأجنبية والمترزقة في البلاد. من غير المؤكد ما إذا كانت النخب الليبية مستعدة لإجراء انتخابات حرة حقًا، خاصة وأن أعضاء منتدى الحوار السياسي الليبي LPDF منقسمة. قد يكون الضغط من أجل إجراء انتخابات عندما لا يكون هناك إجماع على القواعد الانتخابية، ناهيك عن طبيعة النظام السياسي، وهميًا في أحسن الأحوال. بالنظر إلى المصالح الجيوسياسية الخارجية، فإن آفاق العقد المقبل ليست مشجعة. ومع ذلك، فإن الانتعاش الاقتصادي في ليبيا يعتمد إلى حد كبير على الاستقرار السياسي. وبالتالي، من المشكوك فيه ما إذا كان المستثمرون الأجانب، باستثناء الصين، حريصين على الاستثمار في إعادة إعمار ليبيا بعد الصراع وسط مثل هذا الهشاشة السياسية.

### الهشاشة الاقتصادية الإقليمية

منذ استقلال بلدانهم، فشل قادة شمال إفريقيا في تطوير اقتصاداتهم الوطنية. في ظل ضغوط الانتفاضات العربية، أثبتت محاولات الإصلاح حتى الآن أنها غير كافية، وكانت النتائج الملموسة محدودة. وتجدر الإشارة إلى أن بطالة الشباب - في المجتمعات التي يسيطر عليها الشباب - لا تزال مرتفعة. يمكن أن تكون البطالة بين خريجي الجامعات مقلقة لأن اليأس قد يقودهم للانضمام إلى صفوف المنظمات الجهادية. لذلك، أصبح حل هذه المشكلة الصعبة أولوية قصوى لحكومات شمال إفريقيا، كما هو موضح أدناه. أدى جائحة كوفيد 19 إلى تفاقم البطالة إلى حد كبير؛ وبالتالي، يجب على الحكومات إيجاد حلول خلاقة على سبيل المثال، الإصلاحات المحلية، وإدماج الشباب في مختلف القطاعات الاقتصادية لتجنب المزيد من المشاكل ذات الصلة.

هذه الاقتصادات متجانسة إلى حد كبير، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، وتعتمد على الموارد الهيدروكربونية الجزائرية وليبيا أو الزراعة ومعادن الفوسفات والسياحة المغرب وتونس. منذ استقلال كل منهما، سواء كانت تتبع نموذجًا ليبراليًا أو اجتماعيًا، فشلت اقتصادات شمال إفريقيا في إنشاء صناعات إنتاجية تنافسية. الإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها القادة إما أنها لم تحدث قط أو تظل غير كافية. يتعرض المرء لضغوط شديدة لتحديد استراتيجية التنمية أو الرؤية التي يمكن أن تحولها إلى اقتصادات ناشئة. عالم اقتصادي مغربي كتب دراسة بعنوان "تنمية المغرب يعرقلها الفساد والدخل ورأس المال

## ترجمات أفروبوليسي

البشري"، والتي تعكس الضرر الذي ألحقه الفساد باقتصاديات شمال إفريقيا بشكل عام. يشرح المؤلف كيف أنه، بالإضافة إلى المفاهيم النظرية للأبوية الجديدة، يجب أخذ جانبيين آخرين في الاعتبار: توزيع الربح على العملاء، والفساد المستشري الناجم عن الربح. من الواضح أن هذا ليس خاصاً بالنسبة للمغرب ولكنه يؤثر على المنطقة بأكملها.

قبل ثورات 2010 وسقوط بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، كان معدل البطالة في المنطقة 10% إجمالاً، لكن 20% بين الشباب. في تونس، على الرغم من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الظاهر في ذلك الوقت، لم يتمكن نظام بن علي من خلق وظائف جديدة، مما أدى إلى مستوى مخيف من البطالة بين الشباب بلغ 46%. بلغ معدل البطالة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً في عام 2019 35.8% في تونس، و 22.3% في المغرب، و 49.5% في ليبيا، و 29.7% في الجزائر، على الرغم من الهبات الحكومية في شكل قروض تجارية صغيرة يسهل الوصول إليها من قبل الوافدين الجدد، أي الشباب، قد استفاد منها.

بطالة الشباب ليست التحدي الوحيد. يظل الفساد وغياب المساءلة وضعف الأمن البشري وسوء الإدارة السبب الجذري للاحتجاجات الدورية للحراك في المغرب والجزائر، والإضرابات والمسيرات في تونس، ووقف غير مستقر لإطلاق النار في ليبيا. تظل هذه القضايا العالقة تحديات رئيسية للحكام. والأهم من ذلك، أن هناك ارتباطاً بين ظهور التطرف العنيف والظروف الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، التي تعرقل وتتفاقم على وجه التحديد بسبب الظروف الأمنية. في حين أن هذه الحكومات كانت قادرة على السيطرة على الإرهاب المحلي إلى حد كبير، فإن الظروف المواتية لعودة ظهوره سليماً، حيث كانت تلك الحكومات غير قادرة على توفير سياسات التنمية المناسبة. وهكذا، بعد عشر سنوات، تلوح في الأفق الظروف الاقتصادية التي أدت إلى الانتفاضات العربية على تلك الدول. وفقاً لمسح الشباب العربي لعام 2020، ما يقرب من 89% من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاماً منشغلون بقضية العمل، و 49% فقط منهم يثقون في حكومتهم لإيجاد حل لتحديهم. ونتيجة لذلك، يحلم عدد متزايد من الشباب في المنطقة بالهجرة إلى أماكن أخرى.

هذا الاتجاه ليس فريداً بالنسبة لتونس ولكنه موجود في جميع أنحاء شمال إفريقيا. تعاني منطقة الساحل المجاورة إلى الجنوب أكثر من المشاكل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى الهجرة وتهريب المخدرات والاضطرابات الاجتماعية والإرهاب.



تواجه دول شمال إفريقيا تحديات أمنية ناشئة عن جيرانها في جنوب الساحل. وقد أطلق على الساحل، الذي صورته رئيس وزراء جزائري سابق على أنه ممر لجميع الأخطار، في عنوان كتاب اسمه "الساحل"، على الرغم من الخطأ، بالنظر إلى الاختلافات. التشابه مع أفغانستان يتعلق بمنطقة لا تسيطر دولها سيطرة كاملة على أراضيها، مما يوفر ملاذًا آمنًا للمقاتلين الأجانب الجماعات الجهادية للتدريب على المعارك العسكرية والهجمات الإرهابية الدولية.

في العقدين الماضيين، قدمت منطقة الساحل صورة كئيبة. هذه ملاحظة محزنة لأن هذا الامتداد الذي تبلغ مساحته حوالي 10 ملايين كيلومتر مربع كان لقرون منطقة واجهة بين "إفريقيا العربية / المتوسطية" و "إفريقيا السوداء"، وتتميز بجميع أنواع التفاعلات البشرية والاقتصادية والدينية. الآن، على الرغم من ذلك، تتدفق المخدرات والأسلحة عبر منطقة الساحل والمغرب العربي الأوسع. تفاقم التهريب بعد سقوط القذافي في عام 2011، ويشكل تهديدًا كبيرًا للاستقرار الإقليمي حيث يتمتع الإرهابيون بسهولة الوصول إلى الأسلحة.

الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدًا خطيرًا. بينما ينتقل الكوكايين المستهلك في أوروبا من أمريكا اللاتينية عبر غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، يأتي القنب بشكل أساسي من المغرب. يلعب شمال مالي دورًا رئيسيًا كمر لتهرب المخدرات بين إفريقيا وأوروبا عبر المغرب العربي.

منذ عام 2011، تقوم الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ISGS وغيرها من الجماعات التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام داعش، وكذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM، بالتصرف بشكل منتظم. الهجمات في مالي والنيجر وبوركينا فاسو. في يونيو 2021، على سبيل المثال، ذبح ISGS 160 شخصًا في بوركينا فاسو. في 20 يوليو 2021، في يوم عيد الأضحى المبارك، استهدفت محاولة اغتيال رئيس مالي المؤقت، عاصمي غويتا.

الهجرة بسبب تغير المناخ هي عامل آخر يساهم في الصراعات في منطقة الساحل. تؤثر الظروف البيئية، الناجمة عن تغير المناخ، على المناطق الريفية حيث يهدد تواتر الجفاف والفيضانات والتعرية سبل العيش الزراعية ويساهم في النزوح. وبالتالي، يعد تغير المناخ "مضاعفًا للتهديدات"، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة في مجتمعات الساحل، لا سيما في ما يسمى بالدول الفاشلة ذات الموارد المحدودة. الاتجاهات الديموغرافية التصاعدية تزيد من حدة تلك المخاطر. من المتوقع أن يصل عدد سكان منطقة الساحل من مجموعة الدول الخمس بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر إلى 200 مليون بحلول منتصف عام 2050. انظر الفصل 5 للحصول على نظرة متعمقة على التحديات الديموغرافية في المنطقة. لا توجد

## ترجمات أفروبوليسي

حكومة في المنطقة لديها القدرة على القضاء على الفقر أو معالجة عدم المساواة السائدة. إنها مهمة شاقة لتقديم الخدمات الأساسية للناس في المناطق الفقيرة. لا جدال في أن العلاقة بين الأمن الغذائي والهجرة تلعب دوراً في التحركات الداخلية وعبر الحدود. وهذا ما يفسر سبب لفت الانتباه في العديد من العواصم، باعتبارها أخطاراً على الأمن الدولي، في مشاكل منطقة الساحل. علاوة على ذلك، فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لشمال إفريقيا، بين أوروبا والساحل، يجعلها ساحة معركة للاعبين الخارجيين المختلفين بما في ذلك تركيا والإمارات العربية المتحدة والصين، وفرنسا حتماً. يؤكد الدور الاستباقي لتركيا في ليبيا واتفاقها مع الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس، وكذلك تقاربها مع الجزائر والرباط، على طموح أنقرة للعب دور مؤثر في شمال إفريقيا، سواء من الناحية الجيوسياسية أو المكاسب الاقتصادية.

### الاستجابات لقضايا الأمن الإقليمي

تعتبر منطقة الساحل ذات أهمية حيوية لمنطقة شمال إفريقيا، ولا سيما الجزائر، التي تشترك في حدودها مع دول الساحل. تنظر الجزائر إلى منطقة الساحل على أنها منطقة ضعيفة للغاية وضرورية لأمنها واستقرارها، وكذلك لأوروبا. وبالتالي تسعى إلى لعب دور رئيسي في تحقيق الاستقرار، وتلتزم بمكافحة الإرهاب الدولي والأنشطة ذات الصلة مثل تهريب الأسلحة والمخدرات، بهدف إبقائها خارج أراضيها. أقامت الجزائر علاقات أمنية قوية مع واشنطن، التي تعتبر الجزائر مساهماً رئيسياً في مكافحة الإرهاب الدولي، حيث تتحمل 60% من عبء مكافحة الإرهاب في المنطقة بينما تغطي المغرب ومالي والنيجر وموريتانيا نسبة الـ 40% المتبقية. كان للجزائر أيضاً تأثير كبير على قضية مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأفريقي ومن خلال إدارة السلام والأمن التابعة له، بحجة أن هذه الآفة كانت تهديداً مشتركاً عابراً للحدود الوطنية.

على الرغم من أن المغرب ليست من دول الساحل، إلا أنها سعت إلى لعب دور في المنطقة، ودعمت مجموعة الساحل الخمس، التي بدأت تحت القيادة الفرنسية بعد محاولات الجهاديين للتقدم إلى جنوب مالي. تشكل خمس دول من الساحل - بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد - مجموعة G5، وهو تحالف مناهض للإرهاب. كما تم تكليف G5 بمكافحة الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية في منطقة الساحل. على الرغم من أن المخاوف بشأن استقرار الجماعات المسلحة وتكاثرها مشروعة، فإن

## ترجمات أفروبوليسي

فإن دعم المغرب لمجموعة الساحل الخمس مدفوعة بدوافع سياسية وجيو استراتيجية واقتصادية. وُصف تدخل المغرب في منطقة الساحل بأنه دبلوماسية اقتصادية تهدف إلى التأثير على بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء لدعم سيادة المغرب على الصحراء الغربية وضمها للمملكة. تحتفظ الرباط بطموحها في أن تصبح هيمنة اقتصادية إقليمية، وهي سياسة اتبعتها بنجاح إلى حد ما وسط شلل في السياسة الخارجية الجزائرية خلال العقد الأخير من حكم بوتفليقة المريض، بالنظر إلى أنها كانت مجاله المحجوز. لقد استغل المغرب بذلك إهمال الجزائر لأفريقيا جنوب الصحراء، وهي منطقة نفوذ طويلة. على الرغم من خروج المغرب من منظمة الاتحاد الأفريقي في عام 1984، إلا أنه انضم إلى الاتحاد الأفريقي في يناير 2017. وكان أحد الأهداف هو تعويض الدور المؤثر للجزائر في المنظمة وبالتالي تفويض دعم الجزائر للقضية الصحراوية، والتي تدعمها العديد من الدول الأفريقية.. سأمًا من سياسات الجزائر وإسبانيا، رأى المغرب في المواءمة مع إفريقيا الناطقة بالفرنسية، التي تعتمد على فرنسا، حليفها الرئيسية، ضرورة مطلقة. ونتيجة لذلك، اتبعت الرباط سياستها الدولية مع الأهداف المتشابهة المتمثلة في وضع نفسها على حد سواء كمدخل لأوروبا. لأفريقيا جنوب الصحراء وكقوة اقتصادية قارية. وبذلك، تهدف الرباط إلى تعزيز قبضتها على الصحراء الغربية.

### تهديدات الهجرة

تعتبر الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى تهديدًا سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا من قبل كل من دول أوروبا وشمال إفريقيا. يرى القادة الأوروبيون أن وصول المهاجرين يمثل تهديدًا سياسيًا بسبب الانتعاش الداخلي للشعبوية اليمينية. كما يجدون صعوبة في تبرير التدفق إلى ناخبهم في فترة تواجه فيها أوروبا نفسها ظروفًا اقتصادية صعبة. وفي الوقت نفسه، بالنسبة لدول شمال إفريقيا، يمثل وصول المهاجرين من جنوب الصحراء أيضًا مشكلة، مما يخلق عبئًا إضافيًا وأكبر. التحديات المالية وسط وضعهم الاقتصادي المتدهور بالفعل الهجرة إلى أوروبا من شمال إفريقيا وعبرها ليست جديدة. كانت دول شمال إفريقيا تقليديًا دولًا للهجرة. لكن منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت بلدان عبور ووجهة نهائية لأفارقة جنوب الصحراء. أدى الوضع الحالي المتقلب في منطقة الساحل إلى تفاقم الظروف الاقتصادية وأعاق أي إحساس بتحسين فرص العمل والحياة، وهي عوامل تؤثر على الهجرة. إلى بلدان شمال إفريقيا، وبالتالي إلى أوروبا. لطالما كانت هذه الهجرة موضع خلاف بين دول أوروبا وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فقد سعى الأوروبيون إلى الشراكة مع "بلدان المنشأ والعبور

الثالثة الرئيسية" وبدء المزيد من الاتفاقيات، ما يسمى بالاتفاقيات مع دول الساحل مثل النيجر ونيجيريا والسنغال ومالي وإثيوبيا. إحدى النتائج الرئيسية إن إعادة تنظيم تنقل الأشخاص في أوروبا هو إطلاق العنان للهجرة غير النظامية نحو القارة، على وجه التحديد من هذه البلدان الثالثة.

في فترات التوتر، يمكن لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط استخدام الهجرة كوسيلة ضغط في علاقاتها مع أوروبا. في مناسبات مختلفة، عندما تصاعد التوتر بين أنقرة وبروكسل، لوح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالتهديد بفتح حدود بلاده للسماح للمهاجرين السوريين بالتدفق إلى أوروبا. قد تكون سلطات الدولة وقوات الأمن راضية في بعض الأحيان عند مواجهة الهجرة غير الشرعية، عن طريق غض الطرف، وقبول الرشاوى من قبل المهاجرين المحتملين، وحتى تزويد هؤلاء المهاجرين بجوازات سفر مزورة.

في الآونة الأخيرة، استخدم المغرب هذا النوع من ابتزاز الهجرة مع إسبانيا. في مايو 2021، فتحت الرباط حدودها بين طنجة وجيب سبتة الإسبانية، مما سمح لثمانية آلاف مغربي بينهم العديد من الشباب القاصرين بدخول الجيب، فاجأت القوات الإسبانية. أدى هذا الحادث الدبلوماسي إلى توتر حقيقي بين الرباط ومدريد، حتى أن المغرب استدعى سفيره في إسبانيا للتشاور. يسلط هذا الخلاف الدبلوماسي الضوء على الهجرة العالقة وقضايا أخرى. لا تشكل الحوافز المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للمغرب - مثل برنامج تعاون لمراقبة الحدود بقيمة 140 مليون يورو بين المغرب والاتحاد الأوروبي - ضماناً بأن الرباط سوف تلتزم بالخطوات.

كما يشير فتح الرباط لحدودها إلى أنها يمكن أن تخفي ظروفًا اجتماعية واقتصادية داخلية خطيرة لأغراض سياسية، وأن الحكومة كانت تدرك أن "إسبانيا لا تستطيع بسهولة إعادة القاصرين الكثيرين إلى المغرب". تم اتباع هذا النهج في وقت سابق، في عام 1975، عندما حشد الملك الحسن الثاني "المسيرة الخضراء" المكونة من ثلاثمائة وخمسين ألف جندي ومدني لاحتلال الصحراء الغربية. التي خلقتها العوامة تستخدم كسلاح حرب وليس للازدهار. بالنسبة إلى صحيفة لوموند ذات النفوذ، كشفت حادثة عام 2021 في سبتة "الطبيعة الحقيقية للنظام المغربي"، وتشير إلى أن الوقت قد حان لكي يتخلى الاتحاد الأوروبي عن سذاجته الدبلوماسية بشأن المغرب. إذا تجاهل المغرب القواعد الدبلوماسية ولجأ إلى مثل هذا الابتزاز لإسبانيا، حسب التفكير، فقد تلجأ الرباط يومًا ما إلى تكتيكات مماثلة تجاه الاتحاد الأوروبي بشكل عام: إذا تم فتح بوابات الهجرة للبالغين الذين يسعون إلى دخول أوروبا، فمن المحتمل أن يتسلل الإرهابيون إلى صفوفهم. بالإضافة إلى ذلك، يشير هذا الحادث إلى أن الحكومة المغربية يمكن أن تستخدم الهجرة للضغط على إسبانيا فيما يتعلق بموقفها من الصحراء الغربية.

تم تفسير تحرك الرباط على أنه وسيلة لإجبار إسبانيا على الانضمام إلى الولايات المتحدة وفرنسا "في الرضوخ لحل نزاع الصحراء الغربية الذي يتضمن دمج الإقليم في المغرب"، بينما تلتزم الدول الأوروبية الأخرى بما في ذلك ألمانيا بالشرعية الدولية وتفعل لا تدعم مطالبات المغرب بالصحراء الغربية. وكدليل واضح على العلاقات الثنائية الصعبة بين المغرب وإسبانيا، قررت مدريد الانسحاب من مشاركتها المقررة في المناورات العسكرية السنوية للأسد الأفريقي المقرر إجراؤها في المغرب وتونس والسنغال في يونيو 2021. تم احتجازهم في الصحراء الغربية كما زعم المغرب، ورفضت إسبانيا إعطاء أي شرعية لمطالبة المغرب بهذه الأراضي المحتلة.

### لا حل في الصحراء الغربية وتداعيات إقليمية

أدى قرار الرئيس دونالد ترامب، بعد فترة وجيزة من هزيمته الانتخابية في ديسمبر 2020، بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، إلى زعزعة ميزان القوى الإقليمي، مما زاد من خطر المواجهة بين الجزائر، الداعمة للمطالب الصحراوية، والمغرب. أدى قرار ترامب المفاجئ إلى زيادة تصميم المغرب على تقويض سياسات الجزائر، وإصرار الجزائر على كبح نفوذ المغرب على الصحراء الغربية وبين بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء الداعمة للمغرب. أدى قرار ترامب وإحجام الرئيس جو بايدن عن إلغائه إلى تفاقم العلاقات الجزائرية المغربية المتوترة بالفعل. على سبيل المثال، حثت الجزائر موريتانيا على تقليص علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، وفي أبريل 2021، وقعت مذكرة تفاهم استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني الجزائري الموريتاني. على الرغم من أن مسألة الصحراء الغربية ليست مصدر الخلاف الوحيد بين الجزائر والمغرب، إلا أنها كانت أحد العوامل المساهمة في قرار الجزائر في 24 أغسطس بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب. علاوة على ذلك، فإن العلاقات المتوترة الحالية للمغرب مع إسبانيا والتعليق الأخير للاتصال بالسفارة الألمانية في الرباط بشأن "سوء التفاهم العميق" المتعلق بالصحراء الغربية قد يقلل من مساحة الرباط للمناورة بشأن مطالباتها في الصحراء الغربية معهم ومع الدول الأخرى التي تدعم قرارات الأمم المتحدة والصحراويين. الحق في تقرير المصير.

لقد أثر جائحة كوفيد 19 بشكل كبير على المنطقة، وفي حين أنه من السابق لأوانه تقييم الآثار طويلة المدى، فإن التأثير الاقتصادي محسوس وسيستمر لسنوات قادمة. لم يصل عدد الوفيات بسبب الوباء إلى الذروة التي شوهدت في بلدان مثل إيطاليا أو فرنسا أو البرازيل، لكن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للوباء كبيرة في شمال إفريقيا.

في الجزائر، دفع نقص السلع الغذائية الأساسية مثل زيت الطهي والمعكرونة الناس إلى الوقوف في طوابير للحصول على الطعام، "وهي ظاهرة لم نشهدها منذ خمسين عاماً". ارتفعت أسعار معظم الأطعمة الأخرى، مثل البطاطس والطماطم. جنبا إلى جنب مع انخفاض أسعار النفط، الذي بدأ في عام 2014، والأزمة السياسية المستمرة في الجزائر، كشف الوباء عن الهشاشة الاقتصادية لهذه الدولة الريعية، التي تعتمد ميزانيتها بشكل شبه حصري على عائدات النفط.

مكّن وباء كوفيد 19 السلطات من اتخاذ إجراءات صارمة ضد الحراك، دون ممارسة العنف. وفي الوقت نفسه، لم تفعل الحكومة سوى القليل للتغلب على الأزمة الاقتصادية منذ مارس 2020، عندما تم إعلان كوفيد 19 جائحة عالمي. رئيس الوزراء أمين بن عبد الرحمن، من التكنوقراط ذو الخبرة المالية، عين في يونيو 2021، يعهد إلى إصلاح الاقتصاد والتركيز على الاستقرار الاجتماعي، وهي مهمة شاقة. في مواجهة هذه التحديات المتعددة، اضطرت السلطات إلى مراجعة استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية. لقد فشلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة لسنوات في تحقيق الإصلاحات المطلوبة لتقليل الاعتماد على عائدات الهيدروكربونات، وتوسيع الأنشطة الاقتصادية، ودعم المبادرات الخاصة، ومعالجة مستويات البطالة المرتفعة، ولا سيما بين شرائح الشباب من السكان، التي شهدت تدهوراً في معدلات البطالة. خلال موجات فيروس كورونا، كان آخرها في يوليو وأغسطس 2021. في وقت سابق، تفاقمت الأعباء المالية للحكومة مع انخفاض أسعار النفط. مما لا يثير الدهشة أن جائحة كوفيد 19 قد أدت إلى تفاقم التباينات متعددة الأوجه والأخطاء التي ظهرت في ظل حكم بوتفليقة. في الواقع، كشف الوباء عن الإخفاقات العديدة لنظام لم يستثمر ما يكفي في الأمن البشري.

في يوليو 2021، أعلنت الحكومة الجزائرية، التي طلبت الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في عام 1987، استئناف عملية الحوار والمفاوضات من أجل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. على مدى سنوات، أعربت السلطات الجزائرية عن تحفظاتها بشأن شروط الوصول. ومع ذلك، فإن أزمة كوفيد 19 وتأثيرها على الاقتصاد الوطني قد أبرزت ضعف الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد إلى حد كبير على الواردات. تبقى مثل هذه التبعية الأجنبية عائقاً رئيسياً للجزائر، التي تطمح إلى الاعتماد على نفسها مالياً واقتصادياً.

## ترجمات أفروبوليسي

بعد إصدار إعلانات منتظمة حول الحاجة إلى تقليل هذه التبعية، قد يكون لدى الجزائر الآن الدافع للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشروع في إصلاحات حقيقية. في الواقع، بدأت تظهر المزيد من البراغماتية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر FDI. يبدو أن هناك إرادة سياسية لمراجعة النهج الاقتصادي للبلاد.

تدرك السلطات على أعلى المستويات أن الاعتماد على عائدات النفط والغاز هو سياسة غير مستدامة. كما أظهر تقرير حديث لمعهد الدراسات الأمنية، تمتلك الجزائر الموارد البشرية والمادية لتوليد انطلاقة حقيقية، الأمر الذي يتطلب أيضاً إرادة سياسية. تأمل الجزائر في أن يؤدي الإلغاء الفعلي لقاعدة 51/49، التي تطلبت ملكية 51% من جميع المشاريع من قبل مواطنين جزائريين والتي لا تزال تنطبق على القطاعات الاستراتيجية، إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أصر الرئيس عبد المجيد تبون على أن الجزائر لن تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

ربما فتح جائحة كوفيد 19 نوافذ جديدة من الفرص في التعاون بين الشمال والجنوب، لا سيما في قطاع الرعاية الصحية. على سبيل المثال، قد يحدث تعاون أوثق لمحاربة كوفيد 19 والأمراض المحتملة الأخرى بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا من خلال تحسين بناء القدرات السريرية للصحة العامة. في هذا الصدد، دخلت كل من المغرب والجزائر في شراكة مع الصين وروسيا لإنتاج Sputnik V و Sino pharm على التوالي؛ سيتم تصنيع هذه اللقاحات محلياً. يمكن للمرء أن يتخيل أنه حتى إذا اتخذ الاتحاد الأوروبي نهجاً أمنياً في علاقاته مع دول شمال إفريقيا حتى الآن، فقد يتوسع هذا النهج الآن لتحقيق تعاون جاد. على سبيل المثال، "اليورو المتعلق بالصحة سيساعد في منع العدوى مرة أخرى في الاتحاد الأوروبي".

### استنتاج

يزداد سخط سكان شمال إفريقيا من حكوماتهم. لذلك من الضروري أن تشرع هذه الحكومات في إصلاحات ذات مصداقية قصيرة وطويلة الأجل. وهم بحاجة أيضاً إلى معالجة افتقار المواطنين إلى الثقة في قادتهم. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى عقد اجتماعي جديد. الجيران الأوروبيون لديهم دور يلعبونه. يجب أن يكون النهج الأمني للاتحاد الأوروبي تجاه شمال إفريقيا متوازناً مع شراكات اقتصادية قوية، وهي متطلبات أساسية لتحقيق الاستقرار الدائم. ومع ذلك، فقد استند تفاعل الاتحاد الأوروبي مع شمال إفريقيا ومنطقة الساحل إلى حد كبير على وجهة نظر عسكرية وأمنية، بدلاً من وجهة نظر تعزيز التنمية

## ترجمات أفروبوليسي

الاقتصادية الفعالة. في حين أن الإرهاب والهجرة والاتجار العابر للحدود في المخدرات والأسلحة وما إلى ذلك هي مخاوف مبررة، لا يمكن معالجتها دون معالجة أسبابها الاجتماعية والاقتصادية الجذرية. مما لا شك فيه، أن المنطقة تواجه تحديات جديدة تتراوح من زيادة عدد اللاجئين والتأثير الاجتماعي والاقتصادي لـ كوفيد 19 إلى تغير المناخ، ويتعين على دول شمال إفريقيا تكييف واستنباط مناهج تنمية واقعية من خلال إصلاحات فعالة. يمكن للدول أن تستغل المنافسة بين الدول الخارجية المهتمة بالمنطقة مثل تركيا والصين وقطر وروسيا والولايات المتحدة والجهات الفاعلة الأوروبية التقليدية للانخراط في تعاون مفيد. على الرغم من أن الأزمة الليبية طويلة الأمد تشكل تهديداً أمنياً للمنطقة، إلا أن السلام يمكن أن يحقق مكاسب لليبيا والمنطقة ككل.

ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار المستمر في منطقة الساحل واعتراف واشنطن بسيادة المغرب على الصحراء الغربية هما عاملان من المحتمل أن يزيدا من زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل المغربي بأكملها، مما يمثل مخاطر أمنية خطيرة لشمال إفريقيا وجوارها في شمال أوروبا. يعتبر حل النزاع في الصحراء الغربية ضرورة لتجنب تصعيد كارثي من شأنه أن تشارك فيه حتما قوى أجنبية. ثقة المغرب في أن تطبيع مع إسرائيل قد مكّنه ومنحه اليد العليا على الجزائر هي حسابات مضللة. في الداخل، قد يكون التطبيع قد أدى بالفعل إلى نفور المغاربة، ومعظمهم مرتبطون بالقضية الفلسطينية. إقليمياً، وسعت الصدع مع الجزائر، التي يمكن أن تتبنى موقفاً راديكالياً تجاه المغرب، كما تنبأ بقطع العلاقات الدبلوماسية. إن قرار الجزائر بعدم تجديد عقد الغاز مع المغرب، الذي انتهى في 31 أكتوبر 2021، هو مثال على ذلك. وضع هذان التطوران حداً لأية آفاق قصيرة المدى لإحياء اتحاد المغرب العربي، الذي بالكاد كان يعمل منذ عام 1996.

يظل التكامل الإقليمي جزءاً من الحل الأوسع للتنمية الاقتصادية في المنطقة. لسوء الحظ، فإن 4% فقط من التجارة تحدث الآن داخل شمال إفريقيا، ومن المؤكد أن المستوى سينخفض في السنوات القادمة بسبب التوترات داخل المنطقة. قد يؤدي تدخل القوى الأجنبية في المنطقة وتشكيل تحالفات إلى إنهاء الجزائر لعدم الانحياز الذي طال أمده للدخول في تحالفات مفتوحة مع روسيا والصين. سيحول هذا السيناريو منطقة شمال إفريقيا كما رأينا بالفعل في ليبيا إلى ساحة قتال بين رعاة المغرب الغربيين والخليجين وخصوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستراتيجيين. دون معالجة القضايا الجيوسياسية والاقتصادية بعقلانية، ستواجه شمال إفريقيا وأوروبا حتماً عواقب لا يمكن التنبؤ بها.





# AFROPOLICY

المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات



[www.afropolicy.com](http://www.afropolicy.com)



[info@afropolicy.com](mailto:info@afropolicy.com)



[Afropolicy](https://www.facebook.com/Afropolicy)



[Afro\\_policy](https://twitter.com/Afro_policy)